



## ورشة عمل حول المواصفات والمقاييس الأردنية



واهميتها في زيادة التبادل التجاري وتعريف المواصفات القياسية وشهادات المطابقة ومتطلبات الحصول على علامة الجودة والحصول على شهادة المطابقة لغايات التصدير للمنتجات الاردنية وغير الاردنية والادلة التي تحدد الشروط الواجب توافرها في الهيئات المانحة لشهادات المطابقة للمنتجات واهمية الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمنتجات والوضع الحالي لشهادات المطابقة للمنتجات في الاردن والوضع الحالي لها.

ودار نقاش صريح بين الحضور تم خلاله طرح المشاكل والمعوقات التي تواجه الصناعيين عند طرح منتجاتهم في الأسواق المحلية والمعوقات التي تواجه تسويق المنتجات الصناعية الأردنية في اسواق التصدير وبشكل خاص في أسواق الدول المجاورة، وأوصت الورشة التي شارك فيها عدد كبير من الصناعيين والمهتمين بما يلي:-

١. ضرورة معرفة متطلبات الجهات الرقابية في السوق المستوردة.
٢. ضرورة مراجعة مؤسسة المواصفات والمقاييس قبل التصدير بفترة مناسبة لتتمكن من مساعدتهم في تقديم الخدمة بالشكل الأمثل.
٣. عدم التصدير للدول التي تطلب شهادات مطابقة مع الإرساليات قبل حصولهم على الشهادة المطلوبة.
٤. تفادي حصول المستورد على شهادة مطابقة من مؤسسة المواصفات لمنتجاته بعد وصولها لحدود الدول المستوردة يضعف شهادة المطابقة ويقلل الثقة بالهيئة المانحة للشهادة.
٥. إن الحصول على شهادة مطابقة حسب الإجراءات الدولية لغايات التصدير يحفظ حق المصدر في حال رفض الشحنة وذلك من خلال تدخل الجهة المانحة للشهادة.

برعاية الدكتور محمد خلف التل رئيس غرفة صناعة الزرقاء عقدت ورشة عمل حول المواصفات والمقاييس الأردنية.

وقال الدكتور محمد التل الذي افتتح الورشة ان الورشة تهدف إلى تبادل الآراء والتعرف على الإجراءات المتبعة عند إعداد المواصفات القياسية والقواعد الفنية والإجراءات المتبعة لمنع استيراد أو إنتاج أو تداول السلع المقلدة وما تتضمنه من مسح للأسواق والأسس التي يتم بموجبها منح شهادات المطابقة لغايات التصدير بالإضافة إلى التعرف على المتطلبات اللازمة للحصول على علامة الجودة.

وأضاف أن عملية تسهيل التبادل التجاري على المستويين الإقليمي والدولي تحتاج إلى توفير المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الداخلة في العمليات التجارية وتطبيق نظم الجودة والمطابقة والاعتماد الأمر الذي يتطلب وجود المواصفات التي تلعب دوراً جوهرياً في إزالة العقبات التي تعيق التبادل التجاري بين الدول وندرك جميعاً أن أجهزة التقييم غير قادرة بمفردها على وضع المواصفات لكل صناعة بحيث تواكب التطور العلمي والتكنولوجي بخطوات سريعة الأمر الذي يحتم تعاون كافة الجهات في القطاعين العام والخاص والتنسيق فيما بينها من خلال تبادل الخبرات وإيجاد الحلول المناسبة لإزالة الحواجز الفنية التي تعيق عملية التنمية.

وأكد على أهمية التقييم للقطاع الصناعي والدور الفاعل والنشط لمؤسسة المواصفات والمقاييس كهيئة ناظمة تعمل على حماية مصالح وصحة وسلامة المواطنين بالإضافة إلى حماية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الأردنية بما يخدم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساعد اقتصادنا الوطني في التصدي للتغيرات المتسارعة الناتجة عن العولمة.

وطالب مؤسسة المواصفات والمقاييس التشدد في تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل للدول التي تربطنا بها اتفاقيات ثنائية ، تعزيزاً لتنافسية منتجاتنا في أسواق تلك الدول ، نتيجة وضعها عراقيل إدارية في بعض الأحيان تحد من قدرة منتجاتنا من المنافسة في تلك الدول بالرغم من جودتها العالية وسعرها المنافس.

وطالب الدكتور التل بعقد المزيد من اللقاءات مع المسؤولين في القطاع العام لأنها تؤدي إلى إنجازات إيجابية عديدة ، داعياً إلى المزيد من التنسيق والعمل لتطوير وتنمية مؤسساتنا في القطاعين العام والخاص لمواجهة التحديات المعاصرة التي فرضتها التكتلات الاقتصادية الدولية لكي نستطيع التعامل معها والاستفادة من مزاياها.

وبيّن مدير مديرية شهادات المطابقة في مؤسسة المواصفات والمقاييس المهندس فتون رمضان أن علامات الجودة الاردنية وشهادات المطابقة